

الارشيف الوطني

نشرة شهرية للاعلام

1990
204



تنشر بالعربية والفرنسية

فهرس

<u>الصفحة</u>	<u>العناوين</u>
02	- القانون المتعلق بالأرشيـف متابعة القانون - الجزء الثالث " الأرشيـف الخاص "
04	محضر نشاط لجنتي الشبكة الوطنية للأرشيـف والقائمة الشاملة .
06	تقرير حول اليوم الدراسي المورخ في 1990 / 02 / 18
14	اهمية الأرشيـف الأوروبي للمورخين العرب لستيفان وايلد
19	النزاعات حول الأرشيـف بين الدول . محمد بجاوي
24	الأرشيـف الخاص : وثائق بعض العائلات القسنطينية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . لفاطمة الزهراء قشي
27	أخبار مختصرة .
28	استعلامات .

القانون المتعلق بالأرشيف

الباب الثالث

الأرشيف الخاص

المادة الثاني عشر: يتكون الأرشيف الخاص من الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات ، أو المنظمات غير العمومية .

المادة الثالثة عشر: يجب على كل مالك أو حائز لوثائق خاصة لها، أو قابلة أن تكون لها أهمية دائمة ذات طابع تاريخي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، أن يصرح بها للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

المادة الرابع عشر: تصنف الوثائق الخاصة التي تمثل فائدة أرشيفية باقتراح من المؤسسة المكلفة بالأرشيف بعد التحقيق في صحتها .

تعمل الدولة على دعم و حماية و حفظ الوثائق المذكورة التي تبقى ملكية خاصة ، و بإمكانها أخذ نسخة .

المادة الخامسة عشر: يكون لكل مالك أو حائز للأرشيف الذي يضمه بإرادته، بصفة مؤقتة أو نهائية لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني الحق في أخذ نسخة مجانية أثناء الإيداع و الإطلاع عليه بحرية .

في حالة ما إذا كان إيداع الأرشيف بصفة مؤقتة بإمكان المالك أو الحائز طلب السحب .

فتح الأرشيف الخاص للإطلاع الغير يكون بترخيص من المالك أو الحائز .

المادة السادسة عشر: لا يمكن للمالك أو حائز الأرشيف أن يصدره أو ينقل الملكية أو الإنتفاع أو الحياة إلى شخص ذي جنسية أجنبية بدون الموافقة الكتابية من المؤسسة بالأرشيف الوطني .

يمكن للدولة أن تمارس حق الشفعة في حالة بيع الأرشيف الخاص.

المادة السابعة عشر: تحتفظ الدولة بحق الرعاية لأغراض الصيانة في حالة ما إذا كانت ظروف الحفظ تعرض الأرشيف الخاص إلى أضرار التلف و التخريب.

يبقى هذا الأرشيف مع ذلك ملكا للمواطن الذي بإمكانه طلب الإسترداد إذا أثبت أن شروط الأمن كافية لحفظه

المادة الثامنة عشر: لا يحق لهيئات القانون الخاص

المذكورة في المادة 3 من هذا القانون أن تقدم على

إتلاف أرشيفها بدون الموافقة الكتابية من المؤسسة

المكلفة بالأرشيف الوطني.

محضر نشاط لجنتي الشبكة الوطنية

للارشيف و القائمة الشاملة

لقد انبثق عن اعمال اليوم الدراسي حول تسيير الارشيف في مختلف مصالح الادارات العامة، تشكيل لجنتي عمل وزارية تتمثل الاولى في :

- الشبكة الوطنية للارشيف، و الثانية في
- القائمة الشاملة للوثائق.

ان تشكيل هذين اللجنتين جاء نتيجة جملة الاعمال التي جمعت كل من مؤسسة الارشيف الوطني، و ممثلي الوزارات حول البرنامج الاستعجالي للمحافظة على التراث الارشيفي الوطني.

وبناء على هذه الاعمال تم الوصول الى ضرورة اتمام و مواصلة التنظيم الاداري العام للارشيف الوطني على المستوى المحلي، الى جانب وضع قائمة شاملة ووطنية.

ان النصوص المعمول بها حاليا تنظم

- الارشيف على النحو التالي.
- المجلس الاعلى للارشيف.
- المديرية العامة للارشيف.
- و مركز الارشيف الوطني.

الا أنه يبقى ضبط و تحديد النصوص على مستوى

الادارات المركزية و الجماعات المحلية.

ان اللجنة الوزارية المشتركة و المكلفة بالشبكة الوطنية للارشيف، قد انتهت من أعمالها

وذلك بوضعها لمشروع مرسوم تمهيدي يكمل التنظيم العام للارشيف الوطني .

اما فما يخص اللجنة الوزارية المشتركة، و المكلفة بوضع القائمة الشاملة للوثائق، فهي لاتزال تباشر أعمالها، و التي تتطلب وقتا أطول بالمقارنة مع اللجنة السالفة الذكر ، خاصة اذا علمنا أن أكثر الدول تقودا في مجال تسيير الارشيف. قد استغرقت أكثر من خمسة (05) سنوات لوضع القائمة الشاملة للوثائق،

الا أن هذه اللجنة قد سطرت لها اهداف على المدى القصير و المتوسط سوف تتمثل في وضع القوائم الاولى و الخاصة بكل قطاع، الى جانب قوائم الوثائق المشتركة و المنتجة من طرف مختلف الوزارات.

اليوم الدراسي الثاني حول الارشيف الوطني

وعى كبير وعمل ضئيل ..

متاعب الارشيف الوطني لا يمكن فصلها عن متاعب باقي القطاعات الوطنية الأخرى التي ورثت وضعاً مخرباً عادة الاستقلال سنة 1962 نتيجة النهب الذي تم وفق خطة مدروسة. ولم تكن هذه الوضعية الصعبة لتسني البلاد عن مواجهة الواقع وبإمكانيات معدومة، سواء مادية أو بشرية وكانت الإرادة والإيمان القوي، السلاح الوحيد لخوض المعركة وبعث الإدارة والدولة من العدم، وكانت الانطلاقة الحقيقية لهذه المعركة سنة 1965 ذلك المنعرج التاريخي الخامس.

بعد، لكن العمل في هذا الاتجاه قد يسهل تحقيق السياسة التي أعدها مركز الارشيف الوطني الذي يسمى فضلاً عن ذلك كله إلى استرجاع ما يمكن إرجاعه من الوثائق الوطنية ذات الطابع

العمومي والتي توجد بحوزة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في الداخل أو الخارج وذلك وفق النصوص القانونية التي تضبط هذا المجال الحساس والخطير.

وخلال اليومين الدراسيين شعرنا برائحة الوعي لدى المشاركين غير أن العمل يبقى دون المطلوب لا سيما من قبل

بعض الهيئات التي لا تزال تسير أرشيفها بأساليب تقليدية لا تسير طبيعة التطور السريع المحصل في مجال الحياة المختلفة.

ع/دلال

تحت عنوان: «صيانة رزمة الحفظ وتعيين مكان المصادر المغلفة للارشيف ودفنها».

وتتميز اليوم الدراسي بمداخلتين الأولى للسيد محمد طويلى المدير العام للارشيف الوطني بعنوان: «مدى تنفيذ المخطط الاستعجالي للمحافظة

على التراث الارشيفي الوطني»، أما الثانية فكانت للسيد فاروق شرادي (ممثلاً لوزارة الشؤون الاجتماعية في اليوم الدراسي). وفتح فيما بعد مجال المناقشة والحوار لاثراء النقاط المطروحة في المحاضرتين، ورغم أن نتائج هذين اليومين لم تتضح

وعلى هذا الأساس شرع مركز الارشيف الوطني - وهو مؤسسة جديدة تعمل تحت وصاية الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية - في إعداد برنامج عمل يهدف أساساً إلى استرجاع الوثائق الوطنية على أساس سياسة أرشيفية من أجل حماية هذه الممتلكات الثمينة ووضعها في متناول الأجيال القادمة.

ومن ضمن النشاطات التي قام بها المركز في المدة الأخيرة

يومين دراسيين، الأول نظم بتاريخ 12 ديسمبر 1989 وتم خلاله مناقشة موضوع تسير الارشيف، أما الثاني فعقد أول أمس (الأحد 18 فيفري الحالي)

غير أن الارشيف الوطني ظل يعاني من سوء التنظيم والتسيير في غياب هيئة وطنية مختصة تتكفل بهذه المهمة التي تمثل جزءاً من السيادة الوطنية، وعليه فقد تم بتاريخ 26 جانفي 1988

المصادقة بالمجلس الوطني الشعبي على القانون رقم 09/88 الخاص بالارشيف الوطني وذلك بمنحه الاداة القانونية التي كان يفتقر إليها منذ الاستقلال.

(الشعب : الثلاثاء 20 فيفري 1990)

يوم دراسي بتاريخ 18-02-1990.

"حول صياغة رزنامات الحفظ"

وتعيين أماكن الارصدة الارشيفية المغلقة ودفعها"

نظمت المديرية العامة
للارشيف الوطني، بمركز الارشيف الوطني
يوما دراسيا بتاريخ 18 فيفري 1990، "حول
صياغة رزنامات الحفظ وتعيين أماكن الارصدة
المغلقة للارشيف، و دفعها" ولدى افتتاح الجلسة
من طرف السيد محمد طويلى، المدير العام
للارشيف الوطني اغتنم هذا الاخير فرصة وجود
مسؤولي الارشيف على مستوى الادارات المركزية،
ليحيطهم علما بنشاط المديرية العامة للارشيف
الوطني في مجال تنظيم المحاضرات و الملتقيات
التمثلية فيمايلي :

- محاضرة حول " أهمية الارشيف
الاوروبي بالنسبة للمؤرخين العرب" ، يلقيها
السيد سيفان وايلد استاذ في الدراسات الاسلامية
بجامعة بون يوم 25-02-1990.

- محاضرة بعنوان البنى
حول الارشيف بين الدول "، يلقيها السيد
محمد بجاوي قاضي معتمد لدى محكمة العدل
الدولية "بلاهي يوم 26 فيفري 1990.

- محاضرة حول " الارشيف الخاص"
تلقيها الأنسة فاطمة الزهراء قشي استاذة
بجامعة قسنطينة يوم 18 مارس 1990.

كما قام السيد المدير العام بتقييم نشاط لجنتي العمل المنبثقتين عن اعمال اليوم الدراسي السابق المنعقد في 12 ديسمبر 1989، و المتمثلتين فيمايلي :

(1) اللجنة الخاصة بالشبكة الوطنية للارشيف التي باشرت أعمالها منذ أسابيع مضت و ذلك لدراسة مشروع قانون خاص بالشبكة الوطنية للارشيف، و التي من المنتظر أن تنتهي من أعمالها في المستقبل القريب.

(2) اللجنة الخاصة بالقائمة الشاملة للوثائق المنتجة و التي قد باشرت هي الاخرى أعمالها من أجل الخروج بقائمة موحدة لكافة الوثائق المنتجة عبر الوطن. و الجدير بالملاحظة أن هذه اللجنة عكس اللجنة الاولى سوف تتطلب وقتا أطول لانجاز عملها، نظرا لصعوبة توحيد كل الوثائق المنتجة خاصة وأن بعض الدول المتقدمة في هذا الميدان قد استغرقت أكثر من 6 سنوات لانجاز القائمة.

كما أوضح السيد المدير العام الفرق الموجود بين الارشيف المنتج خلال فترة الاحتلال و الارشيف المنتج بعد الاستقلال اي من طرف السلطات الوطنية هذا الاخير الذي يجب أن نوليّه اهتماما أكبر نظرا لما يمكن أن يمثل من أهمية بالنسبة للأجيال الصاعدة.

هذا وقد قام السيد المدير العام من خلال كلمته بالتطرق الى قضية توعية كـل الحائزين على وثائق ذات قيمة تاريخية بدفعها الى مركز الارشيف حتى تستغل في ابحاث ودراسات و حتى تدعيم أيضا التراث الارشيفي الوطني، مستشهدا في ذلك بمبادرة وزارة المجاهدين، و المركز الوطني للدراسات التاريخية اللذين قاما بجمع الارشيف الخاص ودراسته.

وفي نفس الاطار تطرق السيد المدير العام الى موضوع التكوين مؤكدا على أهمية القسوى

و ذلك بطرح عدة تساؤلات أهمها :
- هل أن التكوين المعطى في معهد المكتبات و التوثيق
كافي لتحضير الارشيفيين ؟

- أو هل يجب وضع نظام خاص بالدراسات العليا
في ميدان الارشيف، بالتنسيق مع الجامعة الجزائرية ؟

و قبل الانتهاء من كلمته تحدث
السيد المدير العام عن مدى تنفيذ المخطط الاستعجالي
للمحافظة على التراث الارشيفي الوطني، وذلك بدفع
الارصدة المغلقة للارشيف الى مركز الارشيف
الوطني، معطيا بذلك مثال رئاسة الجمهورية
التي قامت بدفع رصدين مغلقين لارشيف
كل من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
و ديوان التعاون الصناعي

- كما تطرق أيضا الى مشكل الوزارات المنحلة و التي
أصبح رصيدها الارشيفي مغلق كوزارة الثقافة
و المجاهدين، و الاعلام . و التي يجب أن يدفع
الى مركز الارشيف الوطني، و أخيرا ألقى
السيد المدير العام على ضرورة الاهتمام
بالمحافظة على التراث الارشيفي حتى لا تعاتبنا
الاجيال القادمة .

و بعد الانتهاء من القاء كلمته
أعطى السيد المدير العام الكلمة الي السيد
شراي نائب مدير بوزارة الشؤون الاجتماعية
اللقاء محاضراته حول تجربة وزارته في
مجال صياغة رزنامات الحفظ .

استهل كلمته باعطاء نظرة
حول تنظيم و تسيير مصلحة الارشيف على
مستوى وزارته وذلك من حيث الوسائل
البشرية و المادية .

هذا الى جانب اعطائه تعريف شامل حول رزمة الحفظ التي تحدد مخازن الحفظ الوثائق سواء على المكاتب أو على مخازن الحفظ المؤقت للارشيف.

و بعد الانتهاء من ذلك تكلم السيد شرادي على الاهداف المنوطة من وضع رزمة الحفظ، و المتمثلة أساسا فيما يلي :

- خلق تنسيق بين موظفي مصلحة الارشيف الوطنى و موظفي المصالح الاخرى.
- التخفيض من حجم الوثائق المحفوظة على مستوى المكاتب اتلاف بصفة عقلانية لكل الوثائق المجردة من أية قيمة إدارية أو تاريخية .

- الوصول الى معرفة الوثائق التي تحتاج الى عناية خاصة. و اثناء توضيحه لتجربة وزارته في ميدان وضع القائمة الشاملة للوثائق المنتجة، تطرق السيد المحاضر الى شرح الطريقة المستعملة في جمع المعلومات و التي نظمها في نموذج خاص يحتوي على المعلومات التالية .
عنوان الملف أو الوثيقة .

شرح هذا العنوان اذ كان غامضا .
- مدة الحفظ على مستوى المكاتب .
- مدة الحفظ على مستوى مخازن الحفظ المؤقت .
- المدة التي يعدها يمكن اتلاف الوثيقة .

وأخيرا تطرق المحاضر الى توضيح المنهجية المستعملة في جمع المعلومات لوضع رزمة الحفظ و المتمثلة في تنظيم لقاءات مع المسؤولين على مستوى الوزارات و محاولة شرح أهداف رزمة الحفظ، وأهميتها الى جانب تبليغ المسؤولين لكل الوثائق المنتجة والمرسلة

الى مديريتهم ، كما أشار الى أن عملية اتـالاف الوثائق لا يمكنها أن تتم الا بموافقة المصلحة صاحبة الوثيقة و المديرية العامة للارشيف الوطنى.

وأختتم المحاضر كلمته باعطـاء النتائج المحصل عليها بعد وضع رزنامة الحفظ و هي :
- توعية كافة مسؤلى الوزارة بقضية الارشيف.
- تفتن كافة المصالح الادارية لمزايا مصلحة الارشيف.

نظرا لما تقدمه من خدمات لها ، خاصة في تقليص حجم الوثائق الموجودة على مستوى الهيـاكل الادارية .

كما ألح على ضرورة استعمال رزنامات الحفظ بصفة جدية حتى تتمكن الادارات من تسيير أرشيفها تسيير حسنا .

و بعد انتهاء المحاضر من القاء محاضـرته قام السيد المدير العام بتعقيب حول المحاضرة وذلك بالحاحه على توعية كل الادارات و المؤسسات المنتجة للوثائق حتى تعتنى أكثر فأكثر بعملية تسيير و تنظيم الارشيف.

تم نوه بجودة المحاضر الملقاة من طرف السيد شرادي وبعدها فتح المجال للمناقشة برأسة السيد المدير العام للارشيف الوطنى.

و كأن أول متدخل هو السيد شير ممثل وزارة الدفاع الوطنى الذى تسأل عن المعايير المتعمدة عليها في تحديد مدة حفظ الوثائق و اتلافها في وزارة الشؤون الاجتماعية ، خاصة وأنها تتنافى مع قانون الارشيف.

و استغرب من أن يشتكى المحاضر من قلة الاطارات المختصة بالارشيف في وزارته في حين أن هناك مئات من المختصين بالارشيف يشكـون من البطالة

وفي الاخير تسائل المتدخل عن
المعايير المعتمد عليها في عملية تقييم وثائق
الارشيف.

وردا عن هذه التساؤلات ، أعطى
السيد شرادي التوضيحات التالية :

بالنسبة السؤال الاول أجاب السيد
شرادي قائلا بأنه ليس هناك نص قانوني
يحدد مدد الحفظ على مستوى الادارات المركزية.

تدخل السيد المدير العام للارشيف
الوطني باعطاء بعض التوضيحات فيما يخص قانون
الارشيف و الذي لا يحدد سوى مدد تبليغ الوثائق
وليس مدد حفظها.

أما بالنسبة للسؤال الثاني رد السيد
شرادي قائلا بأنه قبل صدور القانون الجديد الخاص
بالمناصب المشتركة كان التوظيف مغلوقا وأنه بفضل
هذا القانون سوف تتمكن كل الوزارات من توظيف
اختصاصيين في الارشيف.

و ردا عن السؤال الثالث و الاخير أجاب
المحاضر أن المعايير المعتمد عليها في تقييم
الوثائق هم منتجو هذه الوثائق أنفسهم ، وعلى
اللجنة المكلفة بذلك اعطاء الكلمة الاخيرة في تقييم
الوثائق.

و تعقبا على رد السيد شرادي ، أعطى
السيد قرين حافظ بمركز الارشيف الوطني بعض
التوضيحات حول تقييم الوثائق، بالاعتماد على
التصريحات المقدمة من طرف الشهود ، الى جانب
تقييم الباحثين لهذه الوثائق.

كما أشار أن مدد حفظ الوثائق
مرتبطة باستعمالها و أشر ذلك تدخل السيد مخلوف

ملحق بالابحاث بالمركز الوطنى للارشيف و الذى
تسائل عن عدم وجود خانة خاصة بالمرسسل
اليه و منتج الوثيقة داخل رزمة الحفظ خاصة
وأن لهذين الخانتين أهمية كبيرة فى وضع القائمة
الشاملة للوثائق المنتجة . كما اقترح تغيير خانة
الحذف و القيمة التاريخية لانها من صلاحية
الارشيف الوطنى و استبداله بالخانتين المقترحتين
أعلاه .

و عقب ذلك تدخل السيد المدير العام .
باعطاء بعض التوضيحات حول المنهجية المتبعة
من طرف المديرية العامة للارشيف الوطنى فبما
يخص تحضير ووضع القائمة الشاملة للوثائق
المنتجة ، وذلك باشتراك كافة الوزارات عن طريق
برمجة عدة اجتماعات و أيام دراسية ولعل أبرز
دليل على ذلك هو هذا اليوم الدراسى حتى تتساقط
الجهود بين مؤسسة الارشيف الوطنى و كل الوزارات
المعنية .

وأخيرا أخذ الكلمة السيد المدير العام
للارشيف الوطنى ليعلن عن انتهاء هذا اليوم الدراسى ،
متوجها بالشكر الى كافة الحاضرين ملحدا على
مواصلة الجهود حتى الوصول الى مستوى أرقى .

أهمية الأرشيف الأوروبي للمؤرخين العرب

لقى السيد ستيفان وايلد ، استاذ الدراسات الاسلامية بجامعة بون بالمانيا الغربية محاضرة بمركز الأرشيف الوطني يوم الاحد 25 فيفري 1990 على الساعة الثالثة مساء .

وقد حاولوا تقييم هذا الأرشيف ، وبه وثائق عديدة ، ولكنها ليست على غاية من الخطورة ،

ومما اشار اليه المحاضر وجود وثائق عن ثورة تونس وفرنسا .

اما أرشيف وزارة الخارجية الالمانية فانه لا يسمح بالاطلاع عليه ، ويرجو المحاضر ان يسمح بذلك .

وهناك مسألة مهمة جدا اشار اليها المحاضر وهي تلك الوثائق التي يلاحظ عليها النطرف او التعصب . فمن الصعب ان تكون الوثيقة هي التاريخ وان كان التاريخ لا يكتب الا بوثيقة اذن من استنطاق الوثائق ثم استعمالها في البحث .

ويرى المحاضر ان مثل هذا التعاون العربي الاوروبي لدراسة الماضي من منطلقات صحيحة هو في الواقع يؤدي الى فهم هذا الماضي فهما افضل وبذلك التوصل الى حاضر افضل .

في المناقشة طرح سؤال للمحاضر يتعلق بادراجه للوثائق العثمانية ضمن الوثائق الاوروبية في حين انها وثائق اسلامية اجاب المحاضر على ذلك حقيقة انها وثائق اسلامية ، ولكني اسالك اين توضع الدولة العثمانية ، في صف اوروبا ام في غيرها .

سؤال آخر : لقد توجهت المحاضرة الى الشرق العربي ولكننا نريد شيئا عن المغرب العربي

جواب : لا يوجد باحث درس الارشيفات الهولندية في اتجاه المغرب ، ونحن نعرف ان هناك اتفاقات تجارية مع المغاربة ، والوثائق موجودة ولكن لا بد من باحث مغربي يجيد اللغة الهولندية القديمة .

صاري جيلالي هل هناك مخطوطات تتعلق بالجزائر كما هو الامر بالنسبة لتونس

جواب : على المؤرخ الجزائري ان يزور دار المخطوطات ويتوصل بنفسه

الطاهر يحيوي

واهم انواع الوثائق منها (المعاهدات - الاتفاقيات) منها التجارية والجمركية . و «رسائل اصحاب السلطة» العثمانيين وهي توجد في صياغتها الاولى او مترجمة . ومنها ايضا خرائط ومناظر من «البصرة - مسقط» ومعظم صيغ بالهولندية . ومجموعة صيغت بالتركية او بالعربية .

واهمية هذه النصوص انها تتعلق بأسرار داخلية للدولة العثمانية والاسرة الزيدية في اليمن .

فالذي يهتم بتاريخ اليمن الاجتماعي والاقتصادي فانه يجد الكثير من الوثائق حول «اسعار التوابل - الاشربة» وغيرها

غير انها تحتاج تفسير دقيق او ترجمة دقيقة لانها كتبت بلغة هولندية قديمة بينها وبين اللغة الحالية فرق كبير .

كما ان هذه الوثائق تقدم مادة غزيرة حول السفن . وتحرك السفن البرتغالية والانكليزية ومنها نعرف انواع السلع واسعارها

ومن هنا يؤكد المحاضر ، بأن «ارشيفات» شركة الهند الشرقية مرجع لاغنى عنه لتاريخ اليمن الاقتصادي

شركة الهند الشرقية تركت ما يقدر بـ (1500) م «رغوف» كلها وثائق وارشيفات وبها ايضا وثائق معاهدات تجارية تخص المغرب العربي

اما أرشيف المانيا الاتحادية ، فهو ايضا ينطوي على وثائق راخرة لم تستخدم بصورة عامة

واشار الى انه من الوسائل التي تساعد الباحث لدراسة هذه الوثائق بأرشيف المانيا وجود كتابين كبيرين احتويا على قهارس موضوعات واسماء اعلام ، وهما مما يسهل البحث في هذه الوثائق الكثيرة .

القاعة حضرها جمهور متمثل .. من الوجوه المعروفة صاري جيلالي المؤرخ الجزائري والاستاذ مولود قاسم . لكن وجوها كثيرة من المهتمين بالدراسات التاريخية لم نرها في هذه القاعة .

المحاضر منذ البداية ، يريد ان يؤكد حقيقة وهي ان علاقات المؤرخين العرب بالمؤرخين الاوروبيين ضرورية جدا ، بالنسبة للمؤرخين العرب

ويقيم هذه العلاقة التي يراها ضرورية على اساس ان المصادر القومية في الوطن العربي رغم انها احسن منها في الماضي الى انها في الواقع غير كافية .

ولكي يؤكد هذه الحقيقة التي انطلق بها منذ البداية ، اشار الى ضرورة اعتماد البحث التاريخي على مصادره الاولى وهي المخطوطات والمحفوظات .

فلابد اذن من العناية بهذه المخطوطات والمحفوظات وقد اقيم ملتقى خاصا بذلك حول 1974 . وقد تركّز حول تقييم هذه المصادر ولكن ذلك لم يتم وتم الاتفاق على المحافظة عليها وهي نتيجة مهمة ، وادا كان هذا الاهتمام بالمخطوطات يأتي من جانب العرب ، فليس معنى ذلك انها مفيدة بالنسبة اليهم فقط بل هي ايضا مهمة للاوروبيين

فمهمة البحث التاريخي العربي الاوروبي هو تبادل المصادر لكلا النوعين للاستفادة على البحث التاريخي

وبالاضافة الى هذا ، هناك جانب مهم جدا من المصادر ، في «اسطنبول» ورغم وجود قانون يسهل على جميع الباحثين استخدام الارشيفات فمن ذلك لم يحقق المرجو

المحاضر ركز في البداية على «الارشيفات الهولندية» التي لم تأخذ عناية خاصة من حيث البحث فيها واستغلالها في الابحاث التاريخية

وهذا النوع من «المصادر» هي مما نشأ عن عملية القرصنة للترجيحة المعروفة ، والتي كان هدفها تجاريا ، والذي يتلخص في الاساس في تشجيع الشركة الهندية الشبهيرة في التاريخ

(المساء : الاربعاء 28 فيفري 1990)

أهمية الارشيف الاوروبى للمؤرخ العربى

في اطار سلسلة المحاضرات التى تنظمها المديرية العامة للارشيف الوطنى احتضنت قاعة المحاضرات بمركز الارشيف الوطنى يوم 25 فيفري 1990 محاضرة عنوانها " أهمية الارشيف الاوروبى للمؤرخ العربى ". ألقاها الاستاذ "أيلد ستوفان" من جامعة بون بالمانيا الاتحادية .

استغلها بكلمة شكر و ثناء خص بهما مؤسسة الارشيف الوطنى على اتاحتها له فرصة الالتقاء بجموع غفير من المؤرخين و الارشيفيين الجزائريين .

وبعدها انتقل الى محاضراته فتكلم عن أهمية الارشيف الاوروبى بالنسبة للمؤرخ العربى ، و ذكر بهذا الصدد أن هناك مصادر عربية متنوعة و عديدة في الارشيف الاوروبى لم تستفد معلوما تها و أخرى لم تستغل بعد . و هي تتعلق بالفترة الزمنية ابتداء من القرن السادس عشر (16) الى يومنا هذا .

و بعدها تكلم عن بعض مراكز الارشيف المعروفة عالميا ، كالبريطانية و الفرنسية و التركية التى اشتهرت منذ زمن بعيد ، منتقلا بعدها الى بيت القصيدة و هو التعريف بمصادر الارشيف الهولندي و الالماني الغربى بالمانيا الاتحادية .

بحيث جاءت محاضراته مقسمة الى قسمين الاول يتعلق بدور الارشيف الهولندي و الثانى بدور الارشيف فى المانيا الاتحادية . فتحدث فى القسم الاول عن تاريخ تكوين الوثائق الهولندية الذى جاء مع بداية تأسيس الدولة الهولندية و استقلالها عن اسبانيا بحيث أصبحت لها علاقات واسعة مع دول الشرق و الغرب و من ثمة ما فتئت

تجمع الوثائق حتى أرست مراكز أرشيفية
كبرى أهمها :

- أرشيف (ستاتن جنرال).
- الارشيف الرسمي لمملكة هولندا ثم أرشيف شركة الهند الشرقية المتحدة.

و ركز المحاضر في القسم الاول
من محاضراته على أرشيف شركة الهند
الشرقية التي قال عنها أنها تأسست في
القرن السابع عشر و أن وثائقها تتكون من
مراسلات وتقارير صدرت عن القنصليات و
السفارات الهولندية في الشرق الاوسط وغيرها.

مما يعكس بوضوح العلاقات و
المصالح السياسية و التجارية للدول الهولندية ،
أما المؤرخ العربى فسوف يجد بغيته متمثلة
في الوثائق التي تربط دولة هولندا بالباب
العالى و الولايات العثمانية الاخرى كما
لامتيازات التجارية و الاعفاءات الجبائية منذ
اوائل القرن التاسع عشر.

ونبه المحاضر الى لغة كتابة
هذه الوثائق فقال عنها أما أن تكون مكتوبة
بلغتها الاصلية أو ترجمة عصرية و من بين اللغات
المستعملة هي (اللاتينية، الفرنسية، الاسبانية
الهندية، العملانية أو العربية). أما من
حيث الكم فقد قال أن رفوفها تقدر بما يزيد
عن ألف و خمس مائة متر . هذا بالنسبة للقسم
الاول من المحاضرة، اما القسم الثانى فقد
تحدث فيه بأسهاب عن دور الارشيف في ألمانيا
الاتحادية و سرد أسماءها و أشاد برصيدها و
خاصة المتواجدة منها بوزارة الخارجية
الالمانية فهي كما قال عنها : تملك رصيدا مهما
حدا بالنسبة للمؤرخ العربى. وأن أهميته هذه
لم تستغل بعد بصورة كاملة.

والمؤرخ العربي يمكنه أن يجد فيه و
على الخصوص الحقبة الأخيرة من تاريخ الدولة
العثمانية و بلدان المشرق العربي بعد انهيار الدولة
العثمانية و كذلك فترة الحكم النازي (الريخ) 1933-1945م
و هو يحتوي أي الارشيف على تقارير السفارات و القنصليات
الالمانية في مختلف البلدان، منها على سبيل المثال
تقارير قنصلية تونس التي تحمل معلومات شريفة
حول حركة المقاومة التونسية بجوانبها المتعددة،
ووثائق حول تاريخ الحركة الطلابية العربية و جمعياتهم
في ألمانيا خلال الثلاثينات و هي عبارة عن تقارير
صدرت عن عملاء الشرطة السرية. بالإضافة إلى
منشورات لهذه الحركة الطلابية، و كلها تندرج ضمن
أرشيف وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية. فهي تملك
و وثائق مساحة رفوفها الأجمالية تقدر بستة عشر
كلم. و مع العلم أن قانون الاضلاع عن الارشيف في
ألمانيا الغربية محدد بثلاثين سنة بعد انتاجه.

أما فيما يتعلق بمنهج الباحث التاريخي
و عمله فيقول المحاضر أنه من السهل أحياناً أن يعمش
على الوثيقة المطلوبة لكن تقديمها تاريخياً عمل
صعب للغاية بحيث يتطلب من المؤرخ التعامل مع
الوثيقة بفطنة ليكون قادراً على فصل مضمونها
الاستعماري في النص عن الجانب الموضوعي العلمي
في التاريخ، ليكون موضوعياً و علمياً في عمله.

إضافة إلى ذلك ينبغي على المؤرخ
أن يكون ملماً بمفاهيم العمل السياسي الألماني كـ
يتمكن من فك رموز أسماء السياسيين المتشابهة
وقد نبه الباحثين في الارشيف الألماني هذا : أنهم
سيجدون صعوبات جمة و خاصة الباحثين في قضايا
المشرق الأدنى. و عليه فقد اقترح بعض المراجعين
لتسهيل المهمة عليهم و هي كالتالي :

- ملفات في السياسة الخارجية الألمانية
1918-1945= 56 مجلد يحتوي على وثائق مختارة

بنصوصها الحرفية الكاملة، منها ما يتعلق
بالشرق الأدنى.

- الفهرس الانجليزي للملفات و الافلام الدقيقة
الخاصة بأرشيف وزارة الخارجية الألمانية
1920-1986 م بالنسبة لمن لا يجيد اللغة الألمانية.

- و في الأخير اقترح المحاضر بالحاج مركاتز
على ضرورة التعاون بين المؤرخ العربي
و المؤرخ الاوروبي للوصول الى نتائج أرقى
و أرق و أدق في مجال البحث التاريخي.



والمنازعات بين الدول حول الأرشيف

محاضرة :

محمد بجاوي ..

تتبعنا في نهاية الأسبوع بمركز الأرشيف الوطني محاضرة للسيد محمد بجاوي ممثل الجزائر السابق في هيئة الأمم المتحدة ، والذي يشغل حاليا منصب قاض بمحكمة لاهاي الدولية . جاءت محاضرته تحت عنوان : « المنازعات بين الدول حول الأرشيف ، وكانت بالغة الأهمية نحاول في هذا المقام إيجاز ملجاء فيها راجين التوفيق في تبليغ ذلك للقراء الكرام .

الأرشيف التاريخي والثقافي والتحف الفنية إلى مصادرته الأصلية وذلك من خلال العديد من التوصيات في الجمعيات العامة المختلفة .

وعملت حركة عدم الانحياز بدورها في هذا السياق لاسيما في دورتها بالجزائر في سبتمبر 1973 التي صادفت من ضمن مصادقات عليا تصريح يقضي بضرورة الحفاظ وإثراء الثقافات الوطنية والهوية الوطنية الثقافية لكل الدول المشاركة وذلك من خلال القضاء على المخلفات السلبية التي تركها الاحتلال ، ومنذ ذلك الحين لم تدخر دول عدم الانحياز جهدا في المطالبة الحثيثة لاسترجاع مخطوطاتها وتحفها الفنية والأثرية . وجاء مؤتمر فيينا سنة 1983 الذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة والذي تم بمقتضاه تفتين قواعد القانون الدولي حول منازعات الدول في مسافة استرجاع أرشيفها . وقد ناقش المحاضر هذه النقطة بتفصيل كبير لا يتسع المجال لها في هذا المقام من ناحية ، وباعتبارها ذات طابع تخصصي دقيق من ناحية أخرى . وعلى العموم فإن محاضرة الاستاذ محمد بجاوي شملت جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع وعلى مستوى عال من الشمولية شدد اهتمام المحاضرين الذين اكتظت بهم قاعة المحاضرات . عرض : عمر دلال

التي تعرضت في وقت ما إلى الهيمنة والاحتلال الأجنبي . وتولي منظمة اليونسكو اهتماما مباشرا لمسألة الأرشيف باعتباره إرثا ثقافيا للأمم استنادا على مبدأ الحق في امتلاك الذاكرة الثقافية الجماعية وذلك وفق النظام الثقافي الدولي الذي نادت به منظمة اليونسكو سنة 1976 على لسان مديرها العام الذي ألح في التصريح أيضا على حق الشعوب في هويتها الثقافية التي تشكل الأساس للهوية الوطنية وفي هذا الشأن عقد في باليرم الإيطالية سنة 1978 ملتقى نقوش خلاله هذا الموضوع ، وذلك تحت شعار « الكون الثقافي في المنفى ، ومنذ ذلك الحين بدأت بوادر نظام ثقافي دولي جديد ، تلوح في الأفق على غرار نظام اقتصادي جديد في السبعينات . وأوصى الملتقى بحق كل شعب في امتلاك تراثه الثقافي ، وحفظه . وبالموازاة مع سعي منظمة اليونسكو ، عملت منظمة الأمم المتحدة من جهتها لصالح إرجاع

المبادئ والقواعد التي يتم بمقتضاها تحويل أو تحديد الحدود الترابية وكذا النتائج التي تنجر عن ذلك في مجال الأرشيف . وفي سياق تحليله العميق أوضح السيد محمد بجاوي أنه لا توجد دولة إلا بوجود أرشيف ، فالدولة في مثل هذا الحال تصبح دولة من الرمال ودولة وهمية . انطلاقا من هذه الحقيقة فإن جميع البلدان الجذبة تحافظ وبغيرة كبيرة على أرشيفها لأنه يمثل أولا الأداة الضرورية للإدارة كما تساعد على تسيير الدولة فضلا عن احتوائها لرصيد التاريخ البشري . وعلى هذا الأساس تتضح أهمية الأرشيف بالنسبة للباحث والمسير الإداري معا .

إن مبادرة المنظمة الدولية « اليونسكو » في عملية استرجاع الأرشيف إلى بلدانه الأصلية ، قد تمثلت في العديد من الحلول المقترحة لاسيما فيما يخص التاريخ العام ، والثقافي والسياسي والاقتصادي للبلدان

المنازعات تتم تسويتها بواسطة اتفاقيات بين الدول ، وفي هذا الصدد أعطى المحاضر مثالا حيا على ذلك والمضد في التقرير الذي أعده شخصيا والمقدم إلى لجنة القانون الدولي - التابعة لهيئة الأمم المتحدة - المشكلة من خبراء كلفوا بتدوين وعقلة وتطوير هذا القانون تدريجيا ، وتضمن التقرير المذكور ما لا يقل عن 200 اتفاقية بين دول مختلفة من القرن 17 حتى القرن 20 . وتحدث هذه المنازعات عادة عندما ينتقل تراب بلد ما أوجزه من هذا التراب من سيادة إلى أخرى .. لأن الدول تنشأ وتموت كما تتعرض إلى تقلص مساحتها الترابية ، كما يحدث أن يقع العكس ، إن تاريخ العلم عرف تقسيم وتمزيق العديد من الدول ، كما عرف أيضا زوال دول .. الخ من الأمثلة الكثيرة .

كل هذه الأمثلة المأخوذة من أحداث التاريخ يمكن أن تحل على أساس بند في القانون الدولي وهو تحت اسم « تعاقب الدول » يتضمن هذا البند بعض

إن المنازعات بين الدول حول الأرشيف موجودة بكثرة في الحياة السياسية في كل زمان وفي كل مكان ، غير أن ذلك كله يحدث دون أن يثير انتباه عامة الناس ، إذ تبقى المسألة من الانشغالات الخاصة بالمختصين في مجال الأرشيف وبعض الدبلوماسيين والمؤرخين وعلى العموم فإن هذه

(الشعب :

لسبست 2 / 3 مارس 1990

" النزاع حول الأرشيف ، بين الدول "

أحتضن المركز الوطني للأرشيف محاضرة نظمتهها المديرية العامة للأرشيف ، الوطني ، والقاهها السيد بجاوي سفير سابقا وقاضي بمحكمة العدل الدولية (لاهاي) حاليا يوم 26 فيفري سنة 1990 ، ودار موضوع هذه المحاضرة حول الأرشيف ، والنزاعات ، بين الدول .

قبل أن يلقي السيد بجاوي محاضرته ، قام المدير العام السيد محمد طويلي بعرض مدقق شمل حياة المحاضر السياسية والقضائية .



والمنازعات بين الدول حول الأرشيف

محاضرة :

محمد بجاوي ..

تتبعنا في نهاية الأسبوع بمركز الأرشيف الوطني محاضرة للسيد محمد بجاوي ممثل الجزائر السابق في هيئة الأمم المتحدة ، والذي يشغل حاليا منصب قاض بمحكمة لاهاي الدولية . جاءت محاضرته تحت عنوان : «المنازعات بين الدول حول الأرشيف» وكانت باللغة الاممية نحاول في هذا المقام إيجاز ملجاء فيها راجين التوفيق في تبليغ ذلك للقراء الكرام .

الأرشيف التاريخي والثقافي والتحف الفنية الى مصادرته الأصلية وذلك من خلال العديد من التوصيات في الجمعيات العامة المختلفة .

وعملت حركة عدم الانحياز بدورها في هذا السياق لاسيما في دورتها بالجزائر في سبتمبر 1973 التي صادفت من ضمن مصادقات عليا تصريح يقضي بضرورة الحفاظ وإثراء الثقافات الوطنية والهوية الوطنية الثقافية لكل الدول المشاركة وذلك من خلال القضاء على المخلفات السلبية التي تركها الاحتلال ، ومنذ ذلك الحين لم تدخر دول عدم الانحياز جهدا في المطالبة الحثيثة لاسترجاع مخطوطاتها وتحفها الفنية والأثرية . وجاء مؤتمر فيينا سنة 1983 الذي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة والذي تم بمقتضاه تفتين قواعد القانون الدولي حول منازعات الدول في مسافة استرجاع أرشيفها . وقد ناقش المحاضر هذه النقطة بتفصيل كبير لا يتسع المجال لها في هذا المقام من ناحية ، وباعتبارها ذات طابع تخصصي دقيق من ناحية أخرى . وعلى العموم فإن محاضرة الاستاذ محمد بجاوي شملت جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع وعلى مستوى عال من الشمولية شدد اهتمام المحاضرين الذين اكتظت بهم قاعة المحاضرات . عرض : عمر دلال

التي تعرضت في وقت ما الى الهيمنة والاحتلال الاجنبي . وتولي منظمة اليونسكو اهتماما مباشرا لمسألة الأرشيف باعتباره إرثا ثقافيا للأمم استنادا على مبدأ الحق في امتلاك الذاكرة الثقافية الجماعية وذلك وفق النظام الثقافي الدولي الذي نادت به منظمة اليونسكو سنة 1976 على لسان مديرها العام الذي ألح في التصريح أيضا على حق الشعوب في هويتها الثقافية التي تشكل الأساس للهوية الوطنية وفي هذا الشأن عقد في باليرم الإيطالية سنة 1978 ملتقى نقوش خلاله هذا الموضوع ، وذلك تحت شعار «الكونن الثقافية في المنفى» ومنذ ذلك الحين بدأت بوادر نظام ثقافي دولي جديد، تلوح في الأفق على غرار نظام اقتصادي جديد في السبعينات . وأوصى الملتقى بحق كل شعب في امتلاك تراثه الثقافي ، وحفظه . وبالموازاة مع سعي منظمة اليونسكو ، عملت منظمة الأمم المتحدة من جهتها لصالح إرجاع

المبادئ والقواعد التي يتم بمقتضاها تحويل أو تحديد الحدود الترابية وكذا النتائج التي تنجر عن ذلك في مجال الأرشيف . وفي سياق تحليله العميق أوضح السيد محمد بجاوي أنه لا توجد دولة الا بوجود أرشيف ، فالدولة في مثل هذا الحال تصبح دولة من الرمال ودولة وهمية . انطلاقا من هذه الحقيقة فإن جميع البلدان الجذبة تحافظ وبغيرة كبيرة على أرشيفها لأنه يمثل أولا الأداة الضرورية للإدارة كما تساعد على تسيير الدولة فضلا عن احتوائها لرصيد التاريخ البشري . وعلى هذا الأساس تتضح أهمية الأرشيف بالنسبة للباحث والمسير الإداري معا .

إن مبادرة المنظمة الدولية «اليونسكو» في عملية استرجاع الأرشيف الى بلدانه الأصلية ، قد تمثلت في العديد من الحلول المقترحة لاسيما فيما يخص التاريخ العام ، والثقافي والسياسي والاقتصادي للبلدان

المنازعات تتم تسويتها بواسطة اتفاقيات بين الدول ، وفي هذا الصدد أعطى المحاضر مثالا حيا على ذلك والمضد في التقرير الذي أعده شخصيا والمقدم الى لجنة القانون الدولي - التابعة لهيئة الأمم المتحدة - المشكلة من خبراء كلفوا بتدوين وعقلة وتطوير هذا القانون تدريجيا ، وتضمن التقرير المذكور ما لا يقل عن 200 اتفاقية بين دول مختلفة من القرن 17 حتى القرن 20 . وتحدث هذه المنازعات عادة عندما ينتقل تراب بلد ما اوجزه من هذا التراب من سيادة الى أخرى .. لأن الدول تنشأ وتموت كما تتعرض الى تقلص مساحتها الترابية ، كما يحدث أن يقع العكس ، إن تاريخ العلم عرف تقسيم وتمزيق العديد من الدول ، كما عرف أيضا زوال دول .. الخ من الأمثلة الكثيرة .

كل هذه الأمثلة المأخوذة من أحداث التاريخ يمكن أن تحل على أساس بند في القانون الدولي وهو تحت اسم «تعاقد الدول» يتضمن هذا البند بعض

إن المنازعات بين الدول حول الأرشيف موجودة بكثرة في الحياة السياسية في كل زمان وفي كل مكان ، غير أن ذلك كله يحدث دون أن يثير انتباه عامة الناس ، إذ تبقى المسألة من الانشغالات الخاصة بالمختصين في مجال الأرشيف وبعض الدبلوماسيين والمؤرخين وعلى العموم فإن هذه

(الشعب :

لسبست 2 / 3 مارس 1990

" النزاع حول الارشيف، بين الدول "

أحتضن المركز الوطني للأرشيف محاضرة نظمتهها المديرية العامة للارشيف، الوطني ، والقاهها السيد بجاوي سفير سابقا وقاضي بمحكمة العدل الدولية (لاهاي) حاليا يوم 26 فيفري سنة 1990 ، ودار موضوع هذه المحاضرة حول الارشيف، والنزاعات، بين الدول .

قبل أن يلقي السيد بجاوي محاضرته ، قام المدير العام السيد محمد طويلي بعرض مدقق شمل حياة المحاضر السياسية والقضائية .

" أن النزاعات بين الدول حول الارشيف قضية معروفة في كل زمان ومكان . وهي قضية متواترة في الساحة الدولية أكثر مما نتصوره ، لا تستقطب أنظار الجميع ولكنها تهتم المختصين في الارشيف وبعض الدبلوماسيين والمؤرخين . غير أن هناك أوضاع استثنائية تؤدي الى ثورة شعب برمته . من أجل أرشيفه الذي يشكل ذاكرته الجماعية .

ذا لكم محور المحاضرة التي تطرقت الى قضية الارشيف بين الدول . اذ ذكر السيد . بجاوي أن فض النزاعات القائمة بين الدول يدوم أحيانا عقودا وعقودا ان لم يتواتر قرنا بعد قرن . وعادة ما يتم حل هذه الازمات بمعاهدات دولية لان القضية تبرز بعد أن يصبح تراب ما أو جزء ترابي ما تحت سيادة وطنه جديد بعد أن كان تحت سيادة دولة أخرى ، حيث يشهد العالم ((ظهور دول وموت دول أخرى ، كما تتعرض بعضها الى تجزئة ترابية وقد تستفيد أحيانا من توسيع ترابي ، ويشهد أيضا انحلالات بعد التوحيد وانفصالات وانشقاقات عديدة)) وعليه أصبح العالم اليوم يخضع لمفاهيم قانونية على صعيد العلاقات الدولية ومن بين هذه المفاهيم فصل خاص ((بتعاقب الدول)) وانعكاسه على مصير الارشيف (قانون مؤتمر فيينا) .

يتم تصنيف الارشيف حسب الخصائص التالية ؛
- النوع : الارشيف الدبلوماسي أو السياسي أو الإداري .

- الخاصية : سري أو عمومي .
- الطبيعة : مخطوط أو مرقون .
- المادة : من ورق أو جلد أو من ورق ملفوف أو من ورق قماشي .

((لا يمكن تأسيس دولة بدون أرشيف ، فهي اذن دولة اشباح أو سراب ، ليس لها وجود حقيقي . لذلك يتحتم على الجميع الحفاظ على الارشيف واحاطته بالعناية القصوى حتى تعيش ذاكرة الشعوب)) .

((غير أن التاريخ الانساني تعرض الى هزات، عكست صفوه وتمثلت في الحروب المدمرة التي أدت الى ترحيل الارشيف الذي يصبح ملكا للهازم أو المهزوم ويبقى الرصيد الوثائقي مجزءا ومشتتاً)).

لذلك عكفت منظمة اليونيسكو مرارا في قراراتها على تأكيد أهمية الارشيف بالنسبة للتاريخ الثقافي والسياسي والاقتصادي للدول التي عاشت تحت السيطرة الأجنبية واقترحت ابرام اتفاقات ثنائية بين الدول المعنية بالنزاعات حول الأرشيف قصد الوصول الى ارجاع الوثائق لبلدانها الأصلية .وقد اهتمت منظمات عالمية أخرى بنفس القضية كمنظمة الامم المتحدة ومنظمة عدم الانحياز وقامت باجراءات في هذا الصدد.

وقد خصص المحاضر عرضا مدققا مطولا لموضوع النزاع الوثائقي بين الجزائر وفرنسا الذي يعود الى تاريخ استئصال الجزائر اذ قامت فرنسا حينها بترحيل واسع عندما غادرت سلطاتها الجزائر . وينقسم الارشيف المحفوظ حاليا في فرنسا الى قسمين :

- الوثائق المنتجة قبل مرحلة الاستعمار الفرنسي .
- الوثائق المنتجة خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي.

وقد سمحت المفاوضات بين الدولتين سنة 1966 ، حسب قول المحاضر ، باسترجاع بعض السجلات الخاصة بحسابات الانكشاريين والتي تشكل جزءا من وثائق ((الرصيد العثماني)) بالاضافة الى بعض الافلام المدققة لجزء من ((الرصيد الاسباني)) كما تم في هذا الشأن استرجاع 450 دفتر باللغة العثمانية بعد تبادل مكاتبات بتاريخ 23 / 12 / 1966 بين السلطات الجزائرية والفرنسية وتتعلق هذه الدفاتر بالحياة الادارية بالجزائر قبل سنة 1830 . هذا من جهة من جهة أخرى سمحت زيارة الرئيس الفرنسي جسكار دستان الى الجزائر سنة 1974 ، باجراء مفاوضات حول مشكل الارشيف شارك

فيها السيد بجاوي شخصيا وتمكن خلالها الطرف الجزائري من استرجاع 153 علبة للارشيف التاريخي ((الرصيد العربي)) .

- الوثائق المنتجة قبل سنة 1830 (أ - ث) (Serie A-D)
- الوثائق المنتجة بعد سنة 1830 (ج - هـ) (Serie E-Y)
- الوثائق التركية والعربية (سلسلة Z) (Serie Z)

وهناك أيضا سجلات مدينة هامة تم استرجاعها بعد عناء طويل ذلك أنها خضعت للترحيل سنة 1962 نحو فرنسا ، حينما رحل المواطنون الفرنسيون الذين ولدوا بالجزائر الى وطنهم الاصلي ، ولهذا السبب ، حرم الجزائريون من السجلات المدنية التي قيدت فيها ملفاتهم مع ملفات الفرنسيين مع العلم أن منظمة الجيش السري أحرقت جزءا كبيرا منها بين سنتي 1960 و 1962 حينما شنت حملة واسعة أحرقت ودمرت خلالها الفنادق ومراكز المصادرات ، والخزائن المركزية ، وقد رحلت فرنسا ماتبقى من السجلات التي نجت من الحريق غداة الاستقلال .

غير أن هناك وثائق لم تسترجع بعد ، ذكر من بينها سجلات ادارية وتقنية (خاصة بالماء والمساحات) وتم ترحيلها عند الاستقلال من طرف موظفين من بالإضافة الى ذلك ، هناك الوثائق السياسية والاستعمارية والمرتبطة بالامبراطورية الاستعمارية .

بعد هذا العرض قام المحاضر بطرح مشكلة تفسير مفهوم ((الانتماء الوثائقي)) والاعتبارات التي يثيرها ايصبح الارشيف تابعا للتراب المحتل في حين قام المستعمر بجمعه وصيانتة والمحافظة عليه ؟) علاوة على ذلك ، لا ينبغي تعكير العلاقات المتبادلة بين دولتين بسبب الارشيف الذي يعرض للازمة بين الدولة المستعمرة قديما)) يرى المحاضر أن مجمل هذه الاعتبارات مجرد مسائل انتهازية وسياسية .

وينقسم الارشيف السياسي الاستعماري الى نوعين ، يتمثل النوع الاول في سياسة القوة المستعمرة داخل البلد المحتل أما النوع الثاني خاص بالسياسة الخارجية التي تمارسها الدولة المستعمرة ، لذلك يرى أن البلدان ((المستعمر والمستقل))

يهتمان بهذه الوثائق وخاصة البلد المستقل لاسيما اذا كانت له نزاعات حول الحدود مع بلدان أخرى فالنزاع حول الارشيف نزاع شاق ومتعب وأحيانا عنيف يهز مسار العلاقات الدولية لذلك يعد قضية صعبة متشعبة الأطوار)).

وتخفيفا لهذه الازمة حول الارشيف ،، جاءت معاهدة فينا يوم 8 أفريل 1983 ، والتي شارك فيها المحاضر شخصيا لوضع قوانين دقيقة قائمة على مبادئ التشريع الدولي... ولكنها لم تحض بأي تنفيذ لان بلدان العالم الثالث لم تلبي الشروط التي فرضتها الدول المستعمرة لها سابقا والمتمثلة في تنازلات عديدة .

وفي الختام ، ذكر المحاضر النزاع الذي قام بين الدنمارك وازلندا حول الارشيف بعد فك الوحدة سنة 1944 توضيحا لقضية النزاع حول الارشيف الذي كان ولا يزال قضية شائكة وصعبة تؤدي أحيانا لأزمات سياسية ولكنها في نفس الوقت لابد منها حتى تضمن الدول المعنية المحافظة على ذاكرتها الجماعية بعد جمع واسترجاع أرشيفها .

الأرشيف الخاص : وثائق بعض العائلات

القسطنطينية بين القرنين الثامن عشر و

التاسع عشر

في إطار سلسلة المحاضرات التي نظمتها المديرية العامة للأرشيف الوطني أُلقت الأنسة قشـى فاطمة الزهراء يوم 18 مارس 1990 بمركز الأرشيف الوطني محاضرة حول الأرشيف الخاص. استهلّت الاستاذة محاضرتها بعرض شريط مصور عن ضريح يتألف من حوالي 16 قبر دفن به افراد عائلة قسطنطينية و هي عائلة الشيخ بن لكفون (1638-1830) و الضريح هو عبارة عن دار قديمة متداعية الاركبان، و شيكة الانهيار دفن بها أجداد وأباء هـذه العائلة و قد عثر بالدار على عدد من الوثائق و المخطوطات تحتوي على مسائل فقهية و مراسلات الشيخ لفكون مع الباشاوات يعود تاريخها الى عام 948 هـ.

لقد تمحورت محاضرة الاستاذة على ثلاثة عائلات قسطنطينية قديمة معروفة بالجاء و السلطان وان أرشيفها الخاص يحتوى على العديد من السجلات و الوثائق الصادرة عن المحكمة الشرعية في مدينة قسطنطينة وهي تتضمن العقود المختلفة (كالمبيعات، الطلاق، الزواج، الارت، الهبة، المركة ...). وأشارت المحاضرة الى قلة و ندرة الوثائق الخاصة بالعائلات التي كان لها دور هام في قسطنطينة قبل دخول الاستعمار الفرنسي و أشارت مشكلة صعوبة الاتصال بالعائلات التي تملك الوثائق مثل عائلة الشيخ لفكون. أما مكتبة الشيخ لفكون التي كانت تضم ما يقرب من 4000 مخطوط حسب قول المحاضرة وقالت المحاضرة انه لم يتم الو

حد الان سوى العثور على عشر وثائق في دار الشيخ
الفكون بينما وجد في دار كوتشوك على حوالى 40 أ و
50 وثيقة، أما في دار البجاوي فوجدت حولى 12 وثيقة
و هي العائلات الثلاث المشهورة في قسنطينة خلال القرنين
18م و19م .

و قامت المحاضرة بتقديم صورة وجيزة
عن محتويات هذا الارشيف الذي لايزال جزء كبير منه
مجهولا بينما الجزء المكتشف يبقى في حاجة الى
التحقيق لتوظيفه في التاريخ العمرانى و الحضري و
تنظيم و تحديد الاملاك الخاصة و العقارية في الوقت
الخاص . و كذلك العلاقات الاجتماعية بين المناطق كما
هو الشأن بالنسبة لعائلة الشيخ الفكون التى كانت تربطها
علاقات ودية مع مشايخ كشيرين.

نجد الى جانب عائلة الفكون ، عائلة
كوتشوك على التى تنحدر من الاتراك و هي عائلة لم
تتفرع كثيرا، مما سهل اعادة تركيب شجرتها العائلية
حتى القرن 19 أما الوثائق المتعلقة بها فهي متنوعة
و عديدة كعقود الملكية و الشراء و الاوامر السلطانية صدرت
خلال بايات مختلفة .

و توضح هذه الوثائق نوع العقود المبرمة انذاك اسماء
الاراضي الفلاحية و تحديدها جغرافيا و كل مايتعلق
بعقود انذاك وأسماء الاراضي الفلاحية و تحديدها جغرافيا
و كل مايتعلق بعقود الاملاك العمومية و الحدائق العامة

ثلاث عائلة هي عائلة بلبجاوي التى
قدمت الى قسنطينة في عهد الحاج أحمد باشا (القرن 19)
وتقلد بلبجاوي عدة مناصب عسكرية حتى استشهد
عام 1836 في أول حصار لقسنطينة .

أما الوثائق التى عثر عليها لدى احفاده
فجعلها تتعلق بالقضايا العسكرية و السياسية . أما
فيما يتعلق بتاريخ العائلة وسيرتها، فهو قليل جدا،
و يعتر من الصعب توظيفه و استغلاله لان المعلومات
الوردة فيها متخاربة و متداخلة في معظمها .

ميزة هذه الوثائق حسب المحاضرة انها حيادية وعليه فانها قابلة للاعتماد عليها و تضيفها علميا وعموما أكت المحاضرة في عرضها على أهمية هذه الوثائق الخاصة في اتراء الارشيف العمومي لما يقدمه هذا الارشيف الذي يزال عند العائلات من تعريف أشجار النسب، الهياكل العائلية، العلاقات الزوجية، ومستوى و تنقل الاموال.

ولهذا تعتبر راستها مهمة لمعرفة الحياة الاجتماعية آنذاك.

و الجدير بالذكر أن بعد انتهاء المحاضرة من العرض قام أحد الحاضرين بالقاعة بتقديم نسبة من وثيقة أصلية عبر شجرة نسب. ثم تأشيرها من أحد أعضاء عائلته لكون سنة 1210

مناصب عسكرية حتى ارتقى الى مرتبة تولى امر المدينة واستشهد سنة (1836م) في اول حصار لقسنطينة .

الوثائق التي تم العثور عليها لدى اخفاده قليلة تنطق خاصة للقضايا العسكرية والسياسية وما يتعلق منها بالعائلة قليل جدا والمعلومات الواردة فيها من الصعب توظيفها واستغلالها لتدخلها وتضاربها في الكثير من الاحيان .

المحاضرة حاولت قراءة البعض منها وقد رموز البعض الآخر لكن العمل لا يزال في بدايته إذ يحتاج الى جهد كبير وإضافة وتوضيح أكثر حتى يتمكن من التعرف على تاريخ هذه المدينة العريقة ومجتمعها المدني في القرون السابقة للاحتلال الفرنسي ودراسة أسماء العول وقوائمها وتصحيح أسماء المساجد والاماكن العمومية وتحديد الملكية وكيفية انتقالها ومكانة المرأة في العائلة والمجتمع عموما

ميزة هذه الوثائق على حد تعبير المحاضرة انها حيادية وهي بذلك قابلة للاعتماد عليها وهذا يرجع لكونها تهتم بتوثيق المصالح والحقوق وإذا فدراستها هامة لكثير الميكانيزمات التي تسير وتتحكم في المجتمع آنذاك .

وفي الاخير فتح المجال للنقاش والحوار

ع أورتيسلان

محاضرة الارشيف الخاص : وثائق بعض العائلات القسنطينية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

الوثائق والمدونات والمخطوطات هي المادة الخام التي يستند اليها الباحث التاريخي لتحليل ظاهرة ما او حتى تحليلها وتقديم تفسير لها ان كان الامر خاصة يتعلق بأشكاله لانزال مطروحة على الصعيد الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات ، فكثير ما ترتكب اخطاء ونقع في غلطات نتيجة الشروع في عمل اصلاحي معين قبل استقصاء الماضي والخلفيات الاجتماعية التي افرزت تلك الظاهرة ...

وهنا تكمن أهمية البحث عن الارشيف وحفظه وتحقيقه ومن ثمة بعته الى الوجود ووضع في متناول الجميع للاطلاع عليه .. محاضرة الاستاذة فاطمة الزمراء قشي (معيدة بجامعة قسنطينة) التي لقنها عشية يوم الاحد الماضي بمركز الارشيف الوطني تدخل ضمن هذا الإطار اي تصب في صميم البحث والتتقيب في عالم الارشيف قصد حفظه من الضياع والانتلاف ثم بعد ذلك تسليط الضوء على حقب مضت من تاريخنا لاتعلم عنها سوى القليل .. المحاضرة انطلقت بعرض شريط مصور عن إحدى المقابر العائلية (عائلة الشيخ بن لفكون) 1638م-1830م) ، فهذه المقبرة عبارة عن ضريح كبير اشبه بمتحف مهدد بالاندثار بفعل عوامل الطبيعة والاممال ..

الدار تضم حوالي (16) ضريحاً لم جميع أبناء الشيخ بن لفكون توقف الدفن فيه سنة 1954م . وبالإضافة الى هذا تم العثور فيها ايضا عن عدد من المخطوطات والوثائق وعددا من التواريخ والمسائل الفقهية التي اجاب عنها افراد عائلة الفكون .. وكذا مراسلات الشيخ الفكون مع الباشا التي يرجع تاريخها الى 948هـ فتنة قسنطينة) .

قالت المحاضرة : في قسنطينة ثلاث عائلات معروفة قديما بالجاء والسلطة ضم ارشيفها الخاص العديد من السجلات والوثائق عن المحكمة المالية في قسنطينة تفيد جل العقود التي تمر على المحكمة من (بيعات ، الزواج ، الطلاق ، الارث ، الهبة ، التركة...) الخ) لكن عملية الاتصال بالعائلات التي تلك الوثائق صعبة وتتطلب جهدا كبيرا مثل عائلة الشيخ النعيم النعيمي وكذا بعض المكتبات الخاصة مثل مكتبة الشيخ الفكون التي تضم حوالي (4000) مخطوط .. وكذا

والجزء المكتشف في حاجة الى تحقيق وذلك لتوظيفها في التاريخ العمراني او الحضري خاصة المتعلقة منها بنظام المجتمع المدني ، وتنظيم وتحديد الاملاك الخاصة والعقارية في الوقت الحاضر .. وكذا ايضا فيما يخص العلاقات الاجتماعية بين المناطق مثلما هو الشأن بالنسبة لعائلة الشيخ الفكون الذي كانت له صداقات وعلاقات حميمة مع من قاعة (بسكر) ومشايخ آخرين .. العائلة الثانية هي عائلة كوشوك علي التي تنحدر من الانترك اول اسم يذكر فيها هو اسماعيل محمد العالم والفقيه توفي 1771م . هذه العائلة لم تنفرد كثيرا وهذا ما سهل اعادة تركيب شجرتها العائلية الى منتصف القرن 19م . الوثائق المتعلقة بها كثيرة من عقود الملكية والشراء ، والاورام السلطانية صدرت خلال (8) بايات مختلفة (1799م-1830م) فسجلت أسماء لأكثر من 20 حنة وحديقة وقطعة ارض تملكها العائلة .

وكذا توسع نوع العقود المبكرة آنذاك أسماء الاراضي الفلاحية وتحديد جغرافيا وايضا ما تعلق بفقد الاملاك العمومية والحدائق العامة والمصطلحات المتداولة والمستعملة آنذاك .

اما العائلة الثالثة في عائلة بلجواي التي قدمت الى قسنطينة في القرن (19م) في عهد الحاج احمد باشا... وتقلد البلجواي عدة

ايضا بالنسبة للأوقاف التي سجلت في عهد حسن باي في 4 مجلدات .

هذه المجلدات فيها الكثير من القضايا الاجتماعية التي تعود الى عهد ما قبل الاستعمار الفرنسي .. وأهمية هذا الارشيف تكمن في كونه يصب في صلب الدراسات التي تهتم بالمجتمع الحضري القسنطيني .. المحاضرة هنا اشارت الى ندرة وثائق الخاصة بالعائلات التي كان لها دور في قسنطينة قبل دخول الاستعمار الفرنسي إذ لم يعثر لحد الآن في دار الشيخ لفكون سوى على (10 وثائق) . في حين وجد في دار كوشوك علي حوالي (40 او 50) وثيقة ، اما في دار بن البلجواي حوالي (12) وثيقة فقط وتلك هي العائلات المشهورة في قسنطينة في القرنين (18م-19م) وتتوزع هذه المخطوطات عدة موضوعات فمنها المؤلفات العلمية ، ومكتبات شخصية، وهذه قليلة بعد هذا التصنيف حاولت المحاضرة ان تقدم صورة ولو وجيزة عن محتويات هذا الارشيف الذي يبقى جزء كبير منه مجهولا

(المساء : الأربعاء 21 مارس 1990)

زيارة الوزير المغربي

في إطار زيارته للجزائر بدعوة من نظيره الجزائري قام الوزير المغربي للتربية الوطنية الدكتور الطيب الشكيلي بزيارة الى المركز الوطني للارشيف و كان مرفوقا ببعض مساعديه و كذا اطارات وزارة التربية الوطنية الجزائرية و لقد تابع الوزير المغربي باهتمام بالغ التوضيحات التي قدمت له من طرف اطارات المركز الوطني للارشيف و المتعلقة بطرق حفظ و استغلال و تبليغ و شائق الارشيف

و في نهاية هذه الزيارة نظم حفل تشرفي للدكتور شكيلي و الوفد المرافق له من طرف السيد المدير العام للارشيف الوطني.

الندوة الثانية للمجلس الدولي للارشيف

نظم الفرع العربي الاقليمي للمجلس الدولي للارشيف يومي 07 و 08 مارس 1990 ، ندوة ثمة الثانية لخبراء الارشيف العربي . دارت أشغال هذه الندوة حول تنمية نظم الارشيف بالبلدان العسر بيعة

تقرير مفصل حول أشغال هاديين اليومين ، سيتم نشره في العدد القادم من نشرتنا .

معلومات ضرورية

المديرية العامة للارشيف الوطني

الخط الداخلي	الخط المباشر	
201 ، 200	56 - 93 - 72	المدير العام
208	56 - 93 - 85	مدير التفتيش
207	56 - 94 - 14	مدير التبادلات و التطوير
216		مكتب الترجمة و الصحافة
		مركز الارشيف الوطني
267	56 - 61 - 62	مدير المركز
315		مكتب الصحافة
314		مكتب التوثيق
310 ، 309 ، 306		الادارة
القسم الهاتفي الموحد		
56 - 04 - 85		56-11-92
56 - 11 - 92		56-11-95

رقم التليكس: + 62524

عنوان المركز: ص ب 38 بئر الخادم الجزائر

مطبوعة مركز الارشيف الوطني

